

كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

العيد العاشر لصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

فندق البريستول

11 تموز 2012

للمطابقة عند الإلقاء

حضرة رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر،
حضرة مدير صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هيثم عمر،
السيدات والسادة السفيرات والسفراء،
السيدات والسادة مسؤولو وكالات التعاون،
السيدات والسادة مسؤولو البرامج وشركاء صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
السيدات والسادة، الصديقات والأصدقاء،

عند الاحتفال بذكرى معينة، تقضي العادة بتهنئة المُحتفى به أولاً ومن ثم جميع عرابينه وأصدقائه المجتمعين هنا اليوم.

فاسمحوا لي أن أهنيئ أولاً فريق صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكامله مع شركائه على كل هذا العمل الذي أنجزوه.

ودعونا نتوقف مرة أخرى عند إنجازات الصندوق.

لقد أنشأت الحكومة اللبنانية صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2002 بفضل تمويل أول من الاتحاد الأوروبي.

ومع مرور السنوات، تكثفت النشاطات وبلغ مجموع الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي أكثر من 31 مليون يورو.

ويدل هذا الوفاء على الالتزام الأوروبي المستدام بدعم المؤسسات اللبنانية، ولاسيما هذه الأداة الوطنية الفريدة لمكافحة الفقر.

في عام 2004، تمكن الصندوق من إنجاز أول خارطة للفقر في البلاد على المستوى المحلي. ووجهت هذه الخارطة الفاعلين الرئيسيين الوطنيين والدوليين المعنيين بالتنمية في مبادراتهم.

وبناء على هذا الواقع، قرر صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التركيز على جيوب الفقر على كامل الأراضي اللبنانية، ولاسيما في ما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية.

واليوم ينخرط الصندوق بقوة في برنامج آخر للاتحاد الأوروبي بقيمة 18 مليون يورو خاص بالتنمية المحلية في شمال لبنان.

لكن بعيداً عن الإنجازات الملموسة التي تصب في مصلحة آلاف الأشخاص على جميع الأراضي اللبنانية، أود أن أثنى على المقاربة التشاركية التي يعتمدها صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في الواقع، يرافق الصندوق المجتمعات المحلية في تحليل احتياجاتها واختيار أولوياتها في مجال التنمية. وهذا يعني تالياً أن هناك عملاً حقيقياً لتعزيز المؤسسي والدعم لحكم محلي رشيد وفق مبدأ عزيز على الاتحاد الأوروبي ألا وهو تفريع السلطة والتكامل بين الفاعلين المحليين والوطنيين.

خلال سنوات العمل العشر الماضية، أظهر لنا الصندوق التزام البلديات وأعضائها وجديتهم في تنفيذ مشاريع تنموية محلية. وأشير في هذا المجال إلى أن لبنان يمتلك مؤهلات ومهارات تسمح بلامركزية أوسع لصالح المواطنين.

لقد أعدّ صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر. وقد بات أكثر من أي وقت مضى من واجب المسؤولين اللبنانيين تطبيق إستراتيجية من هذا القبيل قادرة على زيادة الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وجعلهم بمنأى عن العوز والشك اللذين يحملهما المستقبل.

وفي إطار التعاون مع لبنان، سوف يكون الاتحاد الأوروبي على استعداد دائم ليفيد لبنان من خبرته في مجال الحوار الاجتماعي والوصول إلى الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية، لاسيما في المناطق الأكثر فقراً والمناطق الريفية، بهدف تحفيز تقارب اجتماعي وبيّن المناطق وإنتاج استقرار سياسي أكبر. ويجب أن تنعكس هذه الأولويات في خطة العمل الجديدة لسياستنا الأوروبية للجوار التي هي حالياً قيد المناقشة مع الحكومة.

إن عمل صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي ينشط أيضاً بصورة مبتكرة وفاعلة في مجال استحداث الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، متلائم بشكل كامل مع هذه الإرادة للاتحاد الأوروبي لتحفيز تنمية متوازنة ومستدامة على جميع الأراضي اللبنانية.

غير أن عمل الصندوق يعني أيضاً ضمان حسن استخدام الأموال للممولين من القطاعين العام والخاص لاسيما بفضل الشفافية في القرارات والصراحة في الإدارة والثقة في تأثيره القوي في السكان المعوزين.

إن هؤلاء الآلاف من التجار وأصحاب المبادرات الذين تمثل منهم النساء نسبة عشرة في المئة ما كانوا ليحصلوا على تسليفات في النظام المصرفي العادي. ويتجسد واحد من أفضل المؤشرات إلى تلاؤم هذا الدور في أن ستة مصارف تجارية قد تحولت إلى شريك فعلي في هذا البرنامج.

أودّ أن أشكر جزيل الشكر مجلس الإنماء والإعمار لاسيما رئيسة السيد نبيل الجسر على دعمه الدائم.

كما أودّ أن أجدد شكري للسيد هيثم عمر، مدير صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولجميع أعضاء فريقه الذين يذكروننا دوماً بأن التنمية هي أولاً التزام وحضور إلى جانب الأكثر فقراً قبل أن تكون معادلات اقتصادية كلية. فالتنمية هي أولاً استثمار في البشر.

شكراً.

